العدد (2087) السنة الثامنة - الجمعة (1) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

اقتحام مجلس المحافظة يستهدف إطلاق سراح محكومين بالإعدام

بغداد وواشنطن: بصمات القاعدة تظهر في تكريت

متابعة/ المدى

قال مسؤولون عراقيون وأمريكيون إن هجوما في مقر مجلس محافظة صلاح الدين في مدينة تكريت قتل فيه ٥٨ شخصا يحمل علامات تنظيم القاعدة.

وتعهد رئيس الوزراء نوري المالكي بمعاقبة الضالعين في الهجوم الذي وقع الثلاثاء الماضي بعد أن اقتحم مسلحون المبنى واحتجزوا رهائن. وأصيب ٩٨ شخصا على الأقل بجروح.

ولم يذكر المالكي من يقفون وراء الهجوم الذي لم تعلن أي جهة حتى الآن مسؤوليتها عنه. لكن مسؤولين عراقيين وأمريكيين أشاروا بأصبع الاتهام إلى تنظيم القاعدة.

وقال الجنرال جيفري بوكانان كبير المتحدثين باسم القوات الاميركية في العراق لرويترز "الأساليب المستخدمة في الحقيقة تعكس ما نفذه في الماضي تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة بالقاعدة، سواء باستخدام القنابل أو باستخدام المفجرين الانتحاريين أو المهاجمين الانتحاريين الذين يرتدون سترات ناسفة و...إعدامهم للرهائن. لذلك فانه يحمل كل بصمات هجوم القاعدة... لكننا لم نر إعلانا محددا (للمسؤولية) من جانب القاعدة."

وقال علي الموسوي المستشار الإعلامي للمالكي "كل الإشارات الأولية تدل على انها القاعدة ولكن ربما كانت هناك عناصر أخرى متعاونة" معها مضيفا أن متشددين ربما اخترقوا قوات الأمن العراقية وان المسلحين ارتدوا زي قوات الأمن.

هجوم تكريت هو أول عملية احتجاز لرهائن منذ مقتل ٥٢ شخصا في هجوم لمسلحين مرتبطين بالقاعدة على كنيسة في بغداد في أكتوبر تشرين الأول الماضي.

وقال المالكي في بيان "مرة أخرى يقدم الإرهابيون القتلة على ارتكاب جريمة شنيعة باستهداف الأبرياء الآمنين من أبناء محافظة صلاح الدين الأعزاء".

وأضاف أن "المجرمين الذين خططوا ونفذوا وتعاونوا على ارتكاب هذه الجريمة لن يفلتوا من العقاب وعلى لجنة التحقيق المشكلة أن تقدم تقريرها بأسرع وقت." وقال مسؤولون محليون إن المهاجمين فجروا سيارات ملغومة وأحزمة ناسفة وقنابل يدوية وهم يقتحمون المبنى ويخطفون رهائن. وقالوا إن المسلحين أعدموا الرهائن الذين لم يقتلوا نتيجة للانفجارات.

وكان بين القتلى الصحفي صباح البازي (٣٠ عاما) الذي كان يعمل بالقطعة لحساب رويترز.

وأصاب الضعف تنظيم القاعدة بعد مقتل زعماء له وتراجع عدد الأعضاء والمناطق التي يمكن للتنظيم المناورة منها منذ ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عندما انقلب زعماء القبائل السنة عليهم وتحالفوا مع الجيش الامريكي. لكن ما زال بإمكان التنظيم شن هجمات فتاكة بعد ثماني سنوات من عام ٢٠٠٣.

ويقول محللون إن هجمات القاعدة تستهدف جذب الانتباه وإثارة قلق السكان في وقت تتولى فيه القوات العراقية المسؤولية مع استعداد القوات الاميركية للانسحاب بحلول نهاية العام.

وقال محللون سياسيون إن اللوم يقع على عاتق قوات الأمن العراقية الضعيفة وحذروا من أن مثل هذه الهجمات يمكن أن تقع مرة أخرى.

وقالوا "كان من المتوقع أن تقوم القاعدة بعمل استعراض لجذب الانتباه إليها بعد المصالحة بين الحكومة والفصائل المسلحة الذين هم قريبين من القاعدة." وأضاف "أرادوا القول إن ما أعلنته هذه الجماعات لا أساس له." من جانبه، أكد الخبير في شؤون تنظيم القاعدة الملا ناظم الجبوري إن "الهدف من استهداف مجلس محافظة صلاح الدين، الثلاثاء هو احتجاز الرهائن والمساومة لإطلاق العشرات من أفراد القاعدة المحكومين بالإعدام في سجن تسفيرات تكريت، واصفا المؤسسات الأمنية الموجودة في المحافظة بـ"العديمة على رغم من كثرة عددها وعدتها، وقال الملا ناظم الجبوري إن عناصر القاعدة الموجودين داخل سجون المحافظة يتمتعون بإمكانية الاتصال مع قيادات التنظيم الموجودين في الخارج"، مشيرا إلى أن الحكومة المحلية هي التي خلقت ظروف عودة القاعدة إلى محافظة صلاح الدين بسبب الفوارق الطبقية التي تبنتها على حساب منافعها الشخصية.

متوقعا أن تشهد المحافظة عمليات مسلحة أخرى بسبب احتضان الكثير من الأهالي لعناصر القاعدة وتوفير الحماية لهم، بحسب قوله.

وكانت مصادر أمنية خاصة كشفت عن أن تنظيم القاعدة غير من عقيدته القتالية في العراق، وقرر التخلي عن سياسة مسك الأرض التي لطالما اتبعها طوال السنوات الماضية.

وقالت تلك المصادر أن التنظيم أعاد بناء عقيدته القتالية وفقا للمعطيات الجديدة في العراق، في حين لم يطور القادة العسكريون أي شيء في خططهم الأمنية، فواصلوا إتباع نفس إستراتيجيتهم، لأنهم لم يغيروا أهدافهم متناسين انها قد أنجزت فعلا، وهي إعادة السلم الأهلي ومحو شبح الحرب الأهلية وتحرير المناطق الخاضعة لسيطرة القاعدة والإرهابيين، وتغيير ولاء الجهات الحاضنة للإرهابيين وجعله لصالح الدولة.

وأكدت المصادر التي رفضت الكشف عن هويتها في اتصالات هاتفية مع المدى أن تنظيم القاعدة استغنى عن ستراتيجية مسك الأرض، وعاد إلى طريقته الأولى التي تقتصر على تنفيذ عمليات إرهابية كبرى تحدث صدى كبيرا في محل وقوعها، كما حصل في أمريكا عام ٢٠٠١ واسبانيا عام ٢٠٠٣ وبريطانيا عام ٢٠٠٧.

من جانبها، شددت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب على ضرورة محاسبة المقصرين وتقديمهم للعدالة بعد العملية الارهابية في مبنى محافظة صلاح الدين الثلاثاء الماضي.

واتهم عضو اللجنة عن التحالف الوطني حاكم الزاملي جهات حكومية لم يسمها بالوقوف وراء حادث اقتحام مجلس محافظة صلاح الدين بالإضافة الى فلول القاعدة والبعث، مشيرا في الوقت ذاته الى ان ما يعزز هذه الشكوك هو وجود شخص مسؤول كان في اجتماع رسمي قبيل العملية الارهابية ومن ثم ثبتت شكوك حول هذا الشخص بان له دور في تنفيذ هذه العملية ودخول الإرهابيين إلى مبنى مجلس المحافظة، مؤكدا "بدأ التحقيق في الأمر وسيتم إعلان النتائج في اقرب وقت ممكن".من جانبه، اكد القيادي في الصحوات إياد الجبوري وجود خروقات أمنية في القوات الأمنية لكنها نسبيا بسبب وجود الوعي الوطني لدى الشعب في وأد أي فتنة، لافتا إلى أن الوضع الأمني في العراق أكثر استقرارا من المنطقة التي تشهد اضطرابات متعددة.

وأضاف الجبوري في تصريح لـ(المدى) أن ما ينسب من أحاديث من أن الحكومة مقصرة في إنهاء ملف الصحوات أو عن وجود عناصر في الصحوات عادوا إلى مواقفهم السابقة في العمل ضد القوات الأمنية هو اتهامات باطلة الهدف منها هو التشكيك بولاء مقاتلي الصحوات.

وشهدت مدينة تكريت استهداف مبنى مجلس محافظتها بهجوم مسلح نفذه عدد من الإرهابيين يرتدون زيا عسكريا قاموا بتفجير حزام ناسف وسيارة مفخخة قبل ان يقتحموا مبنى المحافظة ويقتلوا ١٥ رهينة بينهم ٣ من أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين وعشرات الجرحى.

العراقية تعده انقلاباً على الشراكة.. والقانون يفضله خياراً لسلامتها

المالكي يخطط لأغلبية سياسية جديدة

متابعة/ المدى

يجري الحديث في الأوساط السياسية العراقية عن تشكيل حكومة أغلبية بعدما قيل إن رئيس الوزراء نوري المالكي يجري مباحثات معلنة و سرية مع بعض الكتل لتغيير الخارطة السياسية في البلاد، وذلك بعد أن خاض السياسيون مفاوضات شاقة استمرت لعدة أشهر لتشكيل حكومة الشراكة الوطنية.

ومع أن المشهد يوحي بأن أي تحرك في هذا المنحى يمكن أن يدخل البلاد في عمق أزمة سياسية غير معروفة النتائج ومن المرجح أن تؤثر على الجوانب الأمنية والاقتصادية وغيرها، لكن نواب عراقيون ينتمون لكتلة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تحدثوا عن ضرورة اللجوء إلى حكومة الأغلبية. وقدم المالكي وزراء حكومته على دفعتين منذ أن توصلت الكتل السياسية لاتفاق تشكيل الحكومة والذي عرف باسم "اتفاق أربيل" المبني على مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، إلا أن الحكومة لا تزال غير مكتملة.

ورغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر على منح الثقة لحكومة المالكي بقيت الوزارات الأمنية شاغرة ويشغلها المالكي وكالة في وقت تستعد فيه القوات الأميركية لإنهاء تواجدها في البلاد بشكل كامل نهاية العام الحالي.

وفي أول امتحان للحكومة القائمة على الشراكة الوطنية عمت المحافظات العراقية خلال الأسابيع الماضية احتجاجات شعبية تطالب بتوفير الخدمات وفرص العمل، الأمر الذي دفع المالكي إلى إمهال وزرائه مدة ١٠٠ يوم لتحسين أداء وزاراتهم.

ويقول النائب عن التحالف الوطني عزت الشابندر، لوكالة كردستان للأنباء إن "الحكومة الحالية مترهلة ولابد من أن يعاد تأهيلها وفق نظام الأغلبية السياسية، إذ من غير الممكن الاستمرار للكتل السياسية بنهج المعارضة وقد شاركوا في الحكومة".

ويعتقد أن "هذا النهج سيتم العمل عليه بعد ان يكتشف رئيس الوزراء ضرورة تغيير عدد من الوزراء لفشلهم في تنفيذ البرنامج الحكومي". ويؤكد أن "المظاهرات التي خرجت للمطالبة بتحسن الخدمات قد تكون احد العوامل الرئيسة التي تجعل ائتلاف دولة القانون يتجه نحو تشكيل حكومة أغلبية وسحب الثقة عن حكومة الشراكة".

وهذا التوجه عبر عنه بصورة واضحة النائب عن دولة القانون عدنان الشحماني، الذي أكد، أن "رئيس الوزراء نوري المالكي يسعى بالدفع باتجاه تشكيل كتلة برلمانية ذات غالبية سياسية لإقامة حكومة على أساس أغلبية سياسية"، مشيرا إلى أن "دولة القانون قادرة لاستلام ملف تشكيل حكومة جديدة بشكل أفضل من الحالية بصيغة الأغلبية".

ويشدد على أن كتلته تؤكد أن المشهد السياسي المقبل سيكون ذا أغلبية سياسية حاكمة ومعارضة خارج الحكم"، معتبرا أن "حكومة الشراكة الوطنية الحالية التي يضع المشاركون أنفسهم في موضع المشارك والمعارض غير مقبول".

ويؤكد على أن "دولة القانون يجري حوارات جادة مع أطراف وصفها بالوطنية العراقية بشكل معلن وحوارات أخرى خاصة غير مكشوفة"، مضيفا أن "إعلان الأغلبية سيكون مفاجأة المرحلة المقبلة". لكن زميلهما في دولة القانون سامي العسكري، خالفهما الرأي، في إشارة إلى وجود أكثر من اتجاه داخل الكتلة الواحدة وعدم اتفاقها على قضايا جوهرية مثل تشكيلة الحكومة.

ويقول العسكري إن "رئيس الوزراء لا يفكر بتشكيل جبهة عريضة من الكتل السياسية لسحب الثقة عن الحكومة الحالية التي تشارك فيها جميع الكتل السياسية الفائزة في البرلمان في الوقت الحاضر".

ويشير إلى أن "المالكي قد يجري تغييرات واسعة في تشكيلته الحكومية فيما يخص الوزراء الذين يخفقون في النجاح في أدائهم الوزاري لكنه لن يطلب سحب الثقة وتشكيل حكومة أغلبية سياسية لأنه يصطدم بالوقت المتبقي من الدورة الرئاسية الحالية".

ويضيف أن "الكتل السياسية بانتظار ما يقدمه الوزراء الذي رشحوا من قبلها وإذا لم يقدموا شيء فأن رئيس الوزراء سيطلب رسمياً تغيير الوزراء بآخرين تكنوقراط لديهم خبرة واسعة".

ومشاركة كل الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات النيابية التي جرت قبل أكثر من عام لم تكن كفيلة بتوطيد الثقة فيما بينها، ولطالما اتهمت القائمة العراقية المالكي بالمماطلة في تنفيذ بنود اتفاق أربيل ولاسيما ما يتعلق منها بالمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية الذي من المؤمل أن يتولى رئاسته زعيم العراقية إياد علاوي.

ويقول النائب عن القائمة العراقية زياد الذرب إن "تشكيل أغلبية سياسية من قبل التحالف الوطني يعني ضرب جذور مبادرة الرئيس بارزاني والتي أكدت على أن المرحلة المقبلة تتطلب حكومة شراكة وطنية".

ويعتقد أن "ملفات الأمن والخدمات التي طالب بها المتظاهرون في وقت سابق، لن تنجح في حال تشكلت حكومة أغلبية سياسية لان العراق ليس في وضع طبيعي في الوقت الحاضر لتحكمه الأغلبية". ويشدد على أن "القائمة العراقية ترى أن هناك تنصلاً من مبادرة بارزاني، فحتى الآن لم تطبق جميع بنودها التي اتفقت عليها الكتل السياسية وقتذاك".

واعتبر المتحدث باسم نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عبد الإله كاظم أن "خيار إعادة رسم الخارطة السياسية محتمل جدا، خاصة بعد وضوح الصورة المشوهة لشركاء مفترضين"، حسب تعبيره. ويقول إن "على رئيس الوزراء إثبات حسن النية أمام الكتل السياسية لتمشية أمور البلاد".

وكان رئيس القائمة العراقية إياد علاوي قد اتهم قبل أسبوعين رئيس الوزراء نوري المالكي بالمماطلة في تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا الإستراتيجية، مشيرا إلى انه سيرشح شخص بديل عنه لرئاسة المجلس من قائمته.

من جهتها، اعتبرت «القائمة العراقية» بزعامة اياد علاوي تهديد كتلة رئيس الوزراء نوري المالكي بتشكيل «حكومة غالبية سياسية» تراجعاً عن مبدأ الشراكة الوطنية، فيما أكدت كتلة المالكي أن سبب بروز الاتجاه إلى تشكيل حكومة الشراكة هو «ترهل الحكومة وعمل كثير من أطرافها كمعارضة وليس كشركاء».

وقال الناطق باسم «العراقية» شاكر كتاب إن «القائمة تعلم أن القصد من الحديث المستمر عن حكومة الغالبية هو إبعاد وإقصاء القائمة العراقية بكل مكوناتها وثقلها السياسي والشعبي والاستمرار في سياسة التهميش وتشكيل حكومة من بعض أطراف التحالف الوطني» والتحالف الكردستاني وهذا توجه كان موجوداً قبل تشكيل الحكومة الحالية».

وأوضح أن «تلك التهديدات لن تخيف العراقية وإذا نفذت سنكون معارضة حقيقية نعمل داخل البرلمان ولا ضير في ذلك».

وأكد القيادي في «دولة القانون» سعد المطلبي في تصريح إلى «الحياة» أن «توجه كتلته إلى تشكيل حكومة غالبية سياسية قائم، خصوصاً أن الحكومة الحالية جاءت بولادة قيصرية وأصبحت مترهلة وكثير من أطرافها اثبت فعلاً انه يعمل كمعارضة بل ولا يريد إنجاح عملها»، في إشارة إلى تصريح رئيس الوزراء نوري المالكي قبل أيام أن بعض الشركاء في الحكومة «يحاربونه».

لكن المطلبي رفض تحديد الأطراف التي تسعى إلى «فشل الحكومة ولا تعمل بجدية داخلها» وربط بين «إمكان تشكيل حكومة الغالبية السياسية وإعادة تشكيل الكتل القائمة حالياً بالطريق الذي يمكن «دولة القانون» من الحصول على ١٦٣ مقعداً اللازمة لمنح حكومة الغالبية الثقة».

وأضاف: «ما زالت هذه مجرد أفكار نتداولها مع شركائنا داخل وخارج البرلمان والأمر غير مرتبط بفترة الـ١٠٠ يوم التي حددها المالكي لتقويم أداء الوزراء لأن الوقت ليس في صالحنا والتأخير في تحقيق مطالب المواطنين بسبب الخلافات السياسية أمر غير وارد».

وكان القيادي في كتلة «الأحرار» التابعة للتيار الصدري بهاء الأعرجي توقع في تصريحات متلفزة أن يطلب المالكي سحب الثقة من حكومته بعد انتهاء فترة المئة يوم إذا لم تحقق مطالب الجماهير» وأكد أنها (الحكومة) لن تستطيع تقديم شيء من وعودها».

وأضاف «أن باقي الكتل البرلمانية لن تتمكن من سحب الثقة من الحكومة إلا إذا وافق التحالف الوطني الذي يملك ١٥٩ مقعداً وعلى المالكي توفير ١٦٣ مقعداً لسحب الثقة وتشكيل حكومة جديدة».

الناشطون يتظاهرون من جديد لوقف الاعتقالات العشوائية

اليوم في بغداد .. جمعة المعتقل البريء

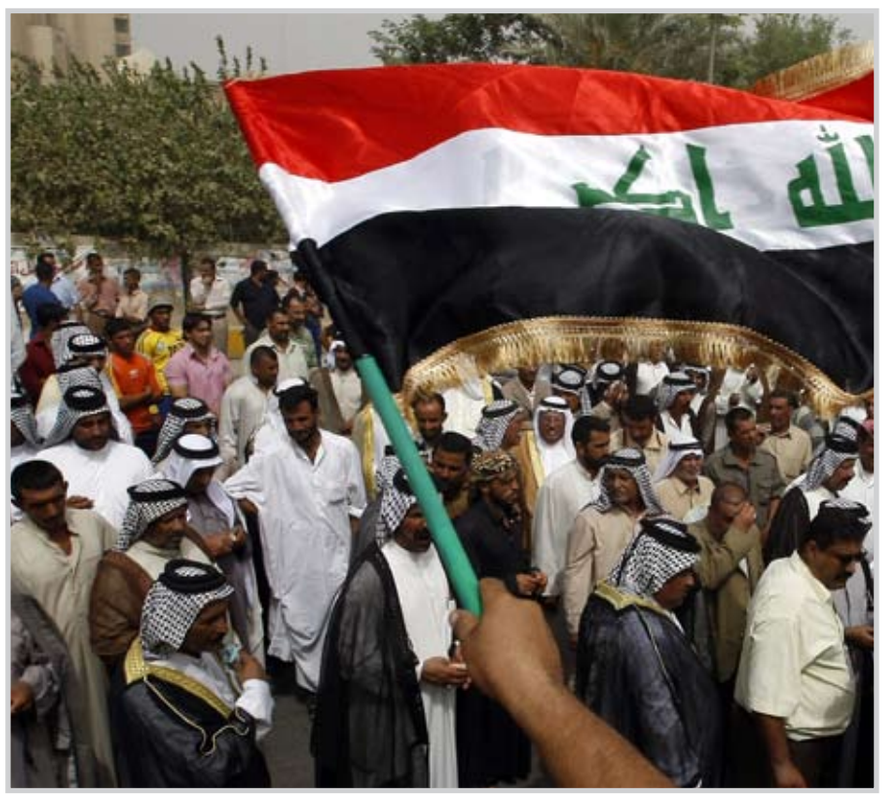

بغداد/ المدى

أعلن ناشطون عراقيون انهم سينظمون اليوم الجمعة حملة تظاهرات في أنحاء البلاد تحت شعار "جمعة المعتقل البريء" للمطالبة بإطلاق سراح آلاف المعتقلين الأبرياء الذين مضى على اعتقالهم سنوات عدة.

وقالت مجموعة "شباب نصب الحرية" المنظمة لتظاهرات الاحتجاج التي يشهدها العراق منذ أكثر من شهر "نحن لا نطلب ولكننا نطالب بإرجاع حق المواطن العراقي المعتقل والذي لم يقدم إلى المحاكمة مدة تجاوزت الـ ٢٤ ساعة من تاريخ توقيفه بتقديمه للمحاكمة فورا ومحاسبة من انتهك الفقرة الثالثة عشرة من المادة ١٩ في الباب الثاني الخاص بالحقوق والحريات في دستور العراق الذي تحدينا الإرهاب من اجل التصويت له والذي فرضته علينا أجندات الاحتلال ومقررات ما يسمى بمؤتمر صلاح الدين في بدايات التسعينيات الذي كان حجر الأساس للمحاصصة والطائفية البغيضة".

ووجهت المجموعة نداء إلى العراقيين قالت فيه "يا أيها العراقيون يا من انتهكت حرمات بيوتكم المصونة بموجب الفقرة الثانية من المادة ١٧ في الدستور وتعرضت ممتلكاتكم وخصوصياتكم للعبث والتفتيش دون أمر قضائي اخرجوا فساحة التحرير بانتظاركم لتطالبوا بمحاسبة منتهكي الدستور الذي لولا دمائنا جميعا لما وجد أصلا وأصبح في بعض فقراته عكازة يتعكز عليها السياسي حينما يتعلق الأمر بالمصالح الحزبية والطائفية والعرقية إما جوهر الدستور الذي صوتنا له رغم فرق الموت والتكفيريين فهو ينتهك في كل لحظة تحت غطاء مكافحة الإرهاب وتقارير المخبرين السريين الذي يعيدونا إلى نظام البعث المقبور".

وأضافوا "يا من عريت أجساد وأرواح أبنائكم في سجون سرية وبشروط خالفت قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لسلطات الدولة والقانون حسب الفقرة "ب" في المادة الثانية عشر من الدستور باب الحريات والحقوق مطالبين اليوم بالانضمام وتقدم صفوف الشباب في أيام التظاهر فانتم الشاهد والقضية فأصوات أولادكم ومعاناتهم تناديكم يا أهالي العراق ويا مثقفي العراق وإعلامييه يا من يتضاءل حضوركم في مد الحرية هذه في الوقت الذي كنا نتطلع إلى دوركم في الدفاع عن قيمة هذا الحق الكبير الذي ولد بعد مخاض عسير لبلدنا وشعبنا وكنتم الأولى بتقدم الصفوف وحشود المتظاهرين لان وجودكم أصلا هو من وجود هذه الحرية ..حرية التعبير عن الرأي والدفاع عن الأبرياء وفضح أي خرق للدستور أو اللعب والتحايل عليه بأجندة (تصفيات حسابات) الشعب ينأى بنفسه عنها ويترفع ويرفض الزج به في لعبة السياسة القذرة التي أنجبت كل هذه الحكومات الفاشلة والتي تحولت من الفشل إلى البوليسية بخروقها للدستور".

وقالت المجموعة إن مذكرات إلقاء القبض على بعض ناشطي التظاهرات من اجل منعهم من تحشيد الشعب لكي يطالب باسترجاع حقه تعتبر انتهاكا للدستور "انتم ورئيس الجمهورية الذي آثر الصمت هو ونائبيه ووفقا للمشرع العراقي فهو الحارس الأمين على دستور انتهك أمام مرأى من عينه ومسامعه. وشددت على انه "لا مساومة أبدا في قضية الحريات وحقوق الإنسان". وطالبت بإطلاق سراح الأبرياء وتوكيل محام لهم والسماح بزيارتهم فهي مطالبة بحق دستوري . وأشاروا قائلين "لن يتحرر الأبرياء ولن يحلموا مرة أخرى باستنشاق هواء الحرية والوطن وليس هواء المعتقلات العفن إلا باستمرار خروجنا الى ساحة التحرير وكل ساحات العراق".

وقالوا في الختام "جمعة المعتقل البريء تناديكم يا أحرار العراق ويا من تتطلعون إلى وطن حر لا يحكمه الخوف ولا المليشيات وصمتكم يا عراقيون على هذه الانتهاكات هو باطل الأباطيل فدون الحرية والحياة الكريمة والكرامة التي فقدت منذ عقود كل شيء باطل".